ISSN: 2957 - 8108

# مجلة بحوث

# جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الأول

الجزء الثاني

07 / 09 / 1445 هـ - 17 / 03 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

## الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

## هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

| أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية | أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية |
|---|---|
| أ.د. عبد العزيز الدغيم | أ.د عبد القادر الشيخ |
| أ.د ياسين خليفة | د. جهاد حجازي |
| أ.د. جواد أبو حطب | د. ضياء الدين القالش |
| أ.د. عبد الله حمادة | د. سهام عبد العزيز |
| أ.د. محمد نهاد كردية | د. ماجد عليوي |
| د. ياسر اليوسف | د. أحمد العمر |
| د. كمال بكور | د. محمد الحمادي |
| د. مازن السعود | د. عدنان مامو |
| د. عمر طوقاج | د. عامر المصطفى |
| د. محمد المجبل | د. أحمد أسامة نجار |
| د. مالك السليمان | |
| د. عبد القادر غزال | |
| د. مرهف العبد الله | |

أمين المجلة: هاني الحافظ

# مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

## رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

## رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

## أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

**الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108**

**الموقع الإلكتروني للمجلة:** www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

**معايير النشر في المجلة:**

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

## جدول المحتوى


**"مدى مساهمة التّشريعات والقوانين في التّشجيع على الاستثمار "دراسة ميدانيّة في مناطق شمال غرب سورية"**.....٩

أ. ظافر دعبول د. محمد نادر العثمان أ.د عبد العزيز الدغيم

**محددات الاستثمار في المدن الصناعية دراسة ميدانية في مدينة الراعي الصناعية**.....٣٩

أ. محمد عبد الحي قوجة د. عبد الحكيم المصري

**إمكانية إحداث الصناديق الاستثمارية في ظل واقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في الشمال السوري** ..... ٧١

أ. محمد علي حلاق أ.د. عبد الله حمادة

**التنظيم القانوني للمدن الصناعية في المناطق المحررة شمال حلب** .....١٠٥

أ. محمد حربلية أ. نورس العبد الله د. أحمد قربي

**أثر توطين الصناعة على تحسين كفاءة أداء سلسلة التوريد في المنشآت الصناعية المواطنة في الشمال السوري، المدن الصناعية** .....١٤٩

أ. حسن ويس القش

**تحليل البيئة الاستثمارية في المناطق المحررة باستخدام تحليل SWOT** .....١٩١

أ. أحمد عبيد د. عبد الحكيم المصري

**تحليل الجدوى المالية للمشاريع التنموية الوقفية** .....٢٢٣

أ. عبد الصمد دلول

**دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل لتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري: دراسة حالة منظمة تكافل الشام** .....٢٥١

أ. كفاح الموسى الفرملي أ. عبد الخالق حلّي د. محمد نادر العثمان

**دور مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري دراسة حالة**.....٢٨٣

د. راسم ايبش

**التجارة الإلكترونية في الشمال السوري: واقع وتحديات** .....٣٠٧

د. محمد نادر العثمان د. ياسر راشد الحسين

**قياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري**.....٣٢٩

د. سليم فيصل النابلسي

# محددات الاستثمار في المدن الصناعية

## دراسة ميدانية في مدينة الراعي الصناعية

إعداد:

أ. محمد عبد الحي قوجة  د. عبد الحكيم المصري

**ملخص البحث:**

منذ عام ٢٠١٧ قامت كُلٌّ من الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية بإطلاق المدن الصناعية في شمال غرب سورية، بهدف كسر حالة الركود الاقتصادي في الشمال السوري، والتخفيف من آثار النزاع على المناطق المحررة، التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وانتشار البطالة. هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار في المدن الصناعية القائمة في الشمال السوري، ومعرفة نسبة تأثير كل من هذه المحددات على جذب المستثمرين إلى الشمال السوري، وتتجلى أهمية الدراسة بالتعرف على محددات الاستثمار في الشمال السوري بشكل عام والمدن الصناعية بشكل خاص. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على هذه المحددات وفق استبانة تم إعدادها، وتم توزيعها على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، وتم الحصول على ٨٥ رداً، وتم تحليل ردود عينة الدراسة عبر إجراء اختبارات المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و T test، ومعرفة اتجاه العينة. وكان لجميع المحددات أثر على جذب المستثمرين، فما تزال مدينة الراعي الصناعية تعاني من محددات اقتصادية ومالية، حيث وجد الباحث بأن نسبة ٨٣.٣٧٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأن هناك أثراً إلى حد متوسط للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، وترى نسبة ٨١.٤١٪ من أفراد العينة المدروسة، بأن هناك أثراً إلى حد متوسط للمحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية. ونسبة ٧٨.٩٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأن هناك أثراً إلى حد متوسط للمحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

**كلمات مفتاحية:** الاستثمار، محددات، مدينة الراعي الصناعية، شمال غرب سورية.

# Determinants of investment in industrial cities

## A field study in Al-Rai Industrial City

prepared by:

Mr. Mohamad Abdul Hay koujah  Dr. Abdul Hakim Al Masri

**Abstract:**

Since 2017, both the Interim Government and local councils have launched industrial cities in northwestern Syria, with the aim of breaking the economic stagnation in northern Syria and mitigating the effects of the conflict on the liberated areas, which suffer from high rates of poverty and widespread unemployment. The study aimed to identify the determinants of investment in existing industrial cities in northern Syria, and to know the percentage of influence of each of these determinants on attracting investors to northern Syria. The importance of the study is evident in identifying the determinants of investment in northern Syria in general and industrial cities in particular. The descriptive analytical approach was used to identify these determinants according to a questionnaire that was prepared and distributed to investors in Al-Rai Industrial City. 85 responses were obtained. The responses of the study sample were analyzed by conducting tests of the arithmetic mean, standard deviation, and T test, and knowing the trend of the sample. All determinants had an impact on attracting investors. Al-Rai Industrial City still suffers from economic and financial determinants, as the researcher found that 83.37% of the studied sample believed that there was a moderate impact of the economic determinants on investors in Al-Rai Industrial City, and the security and political determinants had 81.41% of the studied sample believe that there is a moderate impact of security and political determinants on investors in Al-Rai Industrial City. 81.41% of the studied sample believe that there is a moderate impact of security and political determinants on investors in Al-Rai Industrial City. 78.9% of the studied sample believe that there is a moderate impact of the technical determinants on investors in Al-Rai Industrial City.

**Keywords:** Investment, determinants, Al-Rai Industrial City, northwestern Syria.

# Sanayi kentlerinde yatırımın belirleyicileri

## Al-Rai Sanayi Şehrinde bir saha çalışması

Hazırlayanlar:

Mr. Muhammed Abdulhay Qoja - Dr. Abdulhakim El-Masri

**Araştırma Özeti:**

٢٠١٧'den bu yana, geçici hükümet ve yerel konseyler, Suriye'nin kuzeybatısında Sanayi şehirleri başlatma çabasında bulundu. Bu çabaların amacı, kuzey Suriye'deki ekonomik durgunluğu kırmak ve özgürleştirilmiş bölgeler üzerindeki çatışmanın etkilerini hafifletmek, bu bölgelerdeki yüksek yoksulluk oranları ve yaygın işsizlik sorunları ile başa çıkmaktır. Araştırma, kuzey Suriye'deki mevcut Sanayi şehirlerdeki yatırım belirleyicilerini belirlemeyi ve bu belirleyicilerin bölgeye yatırımcı çekme üzerindeki etkilerini anlamayı amaçladı. Çalışmanın önemi, genel olarak kuzey Suriye'deki yatırım belirleyicilerini ve özellikle endüstriyel şehirleri tanımlamaktadır .

Al-Rai Sanayi Şehri'nde yatırımcılara hazırlanan ve dağıtılan ankete göre bu belirleyicileri belirlemek için tanımlayıcı analitik yaklaşım kullanıldı. 85 yanıt alındı. Çalışma örnekleminin yanıtları, aritmetik ortalama, standart sapma ve T testi testleri yapılarak ve örneğin trendinin belirlenmesiyle analiz edilmiştir. Tüm belirleyiciler yatırımcıları çekmede etkili olmuştur.Al-Rai Sanayi Şehri hâlâ ekonomik ve finansal kısıtlamalardan muzdariptir. Araştırmacı, incelenen örneklemin %83,37'sinin Al-Rai Sanayi Şehrindeki yatırımcılar üzerinde ekonomik belirleyicilerin orta düzeyde bir etkisinin olduğuna inandığını buldu. Güvenlik ve siyasi belirleyicilerden, incelenen örneklemin %81,41'i güvenlik ve siyasi belirleyicilerin Al-Rai Sanayi Şehrindeki yatırımcılar üzerinde orta düzeyde bir etkisi olduğuna inanıyor. İncelenen örneklemin %81,41'i Al-Rai Sanayi Şehrindeki yatırımcılar üzerinde güvenlik ve siyasi belirleyicilerin orta düzeyde bir etkisinin olduğuna inanmaktadır. İncelenen örneklemin %78,9'u teknik belirleyicilerin Al-Rai Sanayi Şehrindeki yatırımcılar üzerinde orta düzeyde bir etkisinin olduğuna inanmaktadır.

**Anahtar Kelimeler**: yatırım, belirleyiciler, Al-Rai Sanayi Şehri, kuzeybatı Suriye .

## المحور الأول: الدراسة النظرية لمحددات الاستثمار

مقدمة:

يعد الاستثمار محرك عجلة التنمية الاقتصادية، ومن المواضيع التي أخذت حيزاً مهماً في العديد من الدراسات المالية والاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية. لما له دور مهم وأساسي في تخفيض معدلات البطالة وزيادة معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويهدف الاستثمار إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وهذا ما تجسد على أرض الواقع في العديد من الدول ذات الأوضاع الاقتصادية المختلفة والإمكانيات والظروف المتباينة. حيث كان للمشاريع الاستثمارية في المناطق المتأثرة بالنزاعات دورٌ مهمٌ في تنشيط الأسواق المحلية، وتلبية احتياجات هذه المناطق من السلع والخدمات، وخلق فرص العمل وغيرها.

خلال سنوات الثورة السورية عانت المناطق المحررة من إجرام وحشي لنظام الأسد، الذي قام بتدمير اقتصادي ممنهج لهذه المناطق، بقصف المنشآت الصناعية وتدمير البنية التحتية، واعتقال الصناعيين والتجار، وتهجير الأيدي العاملة. ويواجه الاستثمار في المناطق المحررة العديد من التحديات التي تحد من نجاح هذه المشاريع في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ما يقلل من الأثر المتوقع منها، ويحد من انتشارها.

**الدراسات السابقة:**

١- دراسة المحميدي والحياني (٢٠٢١)، بعنوان: *"أثر محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) دراسة قياسية"*. هدفت هذه الدراسة إلى قياس محددات الاستثمار وتحليله في الاقتصاد العراقي ودراسة الأسس النظرية للاستثمار، وتحليل وجهة نظر أهم مدارس الفكر الاقتصادي بشأن الاستثمار ومحدداته وآثارها على النشاط الاقتصادي، وباستعمال النماذج القياسية الممكنة كنتائج التحليل الاقتصادي باستعمال اختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية. وقد تم استخدام البيانات الربع السنوية خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠١٨) وتم إجراء اختبارات وفق العديد من النماذج، نموذج لاكرانج، نموذج لجو هانسون، نموذج الأجلين القصير والطويل، ونموذج مضروب لا كرانج للارتباط التسلسلي (BGLM)، وقد توصلت الدراسة للعديد من الاستنتاجات حيث يعد الاستثمار محفزاً للنمو الاقتصادي، وإن محددات الاستثمار لا تتماثل مع محددات أو القيود المفروضة على التنمية، ويشير معامل سعر الفائدة إلى وجود أثر طردي على

الاستثمار العام في الأجل القصير، ومعامل الناتج المحلي له أثر طردي على الاستثمار العام في الأجل القصير، وإن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والاستثمار.

٢- دراسة معين (٢٠٢٠)، بعنوان: *"محددات الاستثمار في سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧)"* هدفت الدراسة إلى تحليل أثر محددات الاستثمار على سوق الأوراق المالية، ودور السياسة المالية والنقدية والمتغيرات الأخرى الأكثر تأثيراً على سوق الأوراق المالية. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات القياس لتحديد قوة العلاقة بين المتغيرات وطبيعتها خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود دور لسوق الأوراق المالية في زيادة الاستثمار المباشر وغير المباشر، وإن سعر الصرف يعدّ أهم محددات القيمة السوقية للأوراق المالية.

٣- دراسة حجاج ولدخاوة (٢٠١٨)، بعنوان: *"محددات الاستثمار المحلي في الجزائر" دراسة قياسية للفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠١٦)*". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار المحلي في الجزائر، من خلال تتبع تطور حجم الاستثمارات المحلية خلال فترة الدراسة، ومحاولة نموذج قياسي يبرز أهم المحددات على الاستثمار المحلي، ويعطي صورة واضحة عن طبيعة العلاقة التي تربط مختلف المحددات بالاستثمار المحلي في الجزائر. ولتحقيق هذه الأهداف تم اتباع المنهج الوصفي ومنهج التحليل الكمي لتحديد أثر المحددات على الاستثمار المحلي، وبناء نموذج القياس والمتمثل في نموذج خطي متعدد، من خلال استخدام طريقة Ridge للتقدير، وذلك بالاعتماد على التقارير والمنشورات الصادرة عن الهيئات الرسمية الجزائرية والدولية خلال فترة الدراسة، وقد أظهرت النتائج الأثر الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي والمعروض النقدي والتضخم، وإضافةً للتبادل التجاري على الاستثمار المحلي والتأثير السلبي لكل من الادخار وسعر الصرف على الاستثمار المحلي، وأن الاستهلاك و الدين الخارجي وسعر الفائدة ليس لها تأثير على الاستثمار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

٤- دراسة جغوط (٢٠١٦)، بعنوان: *"محددات الاستثمار في الأصول الثابتة دراسة استقصائية لعينة من مؤسسات ولاية قالمة"*. هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار، ومدى تأثيرها على القرار الاستثماري، والتعرف على أبرز العوامل المؤثرة

بالقرار الاستثماري. وتم استخدام المنهج الوصفي للدراسة النظرية والمنهج التحليلي في تحليل العلاقة بين المتغيرات، وذلك من خلال إجراء دراسة استقصائية تحليلية لآراء العديد من متخذي القرار في المشاريع الاستثمارية (مدير عام، عضو مجلس إدارة، مدير مالي، محاسب، مالك)، وذلك من خلال توزيع استبانة لمرة واحدة على ٣٠ متخذاً للقرار خلال فترة لا تتعدى ٢٠ يوماً، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أكثر من عامل يؤثر على القرار الاستثماري، وكان الطلب على المنتجات أبرز هذه العوامل ثم التطور التقني، أما تكلفة التمويل فلم يكن له أثر بدرجة كبيرة على قرار تمويل للمشاريع الاستثمارية.

**١- أهمية البحث:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من محاولتها تحديد وقياس المحددات الاستثمارية في المدن الصناعية في الشمال السوري التي شكلت معوقاً في جذب الاستثمارات من مختلف مستوياتها، ما انعكس سلباً على مساهمتها في خلق فرص العمل وتقليل من معدلات البطالة وتلبية احتياجات هذه المناطق من السلع والخدمات. كما تستمد أهميها باعتبارها من أولى الأبحاث المطبقة على المدن الصناعية في الشمال السوري.

**٢-أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط الآتية:

١- التعرف على أثر المحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.
٢- التعرف على أثر المحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.
٣- التعرف على أثر المحددات الادارية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.
٤- التعرف على أثر المحددات القانونية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.
٥- التعرف على أثر المحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

**٣- مشكلة البحث:**

تتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيس:

هل هناك أثر لمحددات الاستثمار على الاستثمار في مدينة الراعي الصناعية؟

١- هل هناك أثر للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية؟

٢- هل هناك أثر للمحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية؟

٣- هل هناك أثر للمحددات الإدارية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية؟

٤- هل هناك أثر للمحددات القانونية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية؟

٥- هل هناك أثر للمحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية؟

**٤- فرضيات البحث:**

ينطلق البحث من فرضية مفادها: لا يوجد أثر لمحددات الاستثمار على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

١- لا يوجد أثر للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

٢- لا يوجد أثر للمحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

٣- لا يوجد أثر للمحددات الإدارية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

٤- لا يوجد أثر للمحددات القانونية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

٥- لا يوجد أثر للمحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

**٥- مجتمع البحث:**

يتكون مجتمع البحث من أصحاب المشاريع الاستثمارية في مدينة الراعي الصناعية. تم استهداف العينة المدروسة من خلال توزيع استبانة على أصحاب المشاريع، وتم الحصول على ٨٥ رداً فقط.

**٦- منهج البحث:**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتفسير وتحليل محددات نجاح المدن الصناعية في الشمال السوري، إذ تمكن الباحث من جمع البيانات من مجتمع الدراسة، ومن ثم تحليل مضمون البيانات التي تم جمعها، ومن ثم تم عرض النتائج، وقد تم الاعتماد على البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من الاستبانة التي تم الاعتماد عليها لهذا الغرض.

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار:**

**أولاً-ماهية:**

يعد الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة وحجر الأساس في البناء الاقتصادي ومحور

الاهتمام المتقدم في مختلف الدراسات الاقتصادية، وتظهر أهمية الاستثمار من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، فلقد تعدد مفهوم الاستثمار لدى المدارس الاقتصادية، نتيجة ارتباطه بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات الادخار والدخل والاستهلاك ومستوى التشغيل ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية. حيث فسر الفكر الكلاسيكي الاستثمار من خلال علاقته بالادخار، وركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، وأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال. أما كارل ماركس والذي يمثل المدرسة الماركسية فحكم على النظام الرأسمالي إلى زوال، ويرى أن العلاقة الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج، وأن مفهوم الاستثمار مبني على نظرية القيمة وفائض القيمة. وأما الاستثمار في المنهج الإسلامي فيفسر على أساس أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الشرعية، ويتجلى في الجهد الذي يبذله الإنسان من أجل تنمية المال وزيادته، وذلك باستغلال الثروات الطبيعية المتاحة استغلالاً أمثل، ولابد أن تتم عملية الاستثمار في ظل الأحكام الشرعية ووفق لقواعد المعاملات الإسلامية، ومراعاة الصالح العام فيما يقوم به من نشاط. وهذا ما يختلف عن المناهج الوضعية السابقة التي تهدف إلى تعظيم الربح بأقصى قدر ممكن، والتي تعدّ سعر الفائدة من العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار الاستثمار، إلا أن هذا غير وارد في الاقتصاد الإسلامي، حيث إن الربا محرم شرعاً، فالاستثمار الإسلامي يستهدف أساساً التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحقق منفعة الجميع. وكان لابد من التطرق إلى المفاهيم المختلفة للاستثمار: (أحمد،٢٠١٦، ص١٠).

**ثانياً-مفهوم الاستثمار:**

يعد الاستثمار ذا مفهوم واسع عند الاقتصاديين، وقد ذكر الحسناوي(٢٠١٧) المفاهيم المتعددة للاستثمار:

١- المفهوم الاقتصادي للاستثمار: يوضح المفهوم الاقتصادي للاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة، بهدف زيادة أصول الإنتاج للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل.

٢- المفهوم المالي للاستثمار: وأما المفهوم المالي فيعدّ الاستثمار عبارة عن نفقات خارجة من رأس المال، تولد نفقات واردة على فترات طويلة، أي هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها.

٣- المفهوم المحاسبي: يتعامل المفهوم المحاسبي مع الاستثمار على أنه رأس مال ثابت، سواء كان منتجاً أو غير منتج.

**ثالثاً- تعريف الاستثمار:**

يعدّ الاستثمار من المصطلحات التي أخذت حيزاً مهماً لدى الاقتصاديين الماليين:

- وفقا لرأي باير درنا Pierre Derna: الاستثمار هو عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها يتم الحصول على الأرباح.
- ووفقاً لرأي كينز: "الاستثمار هو ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو المتداول.
- أما عرفة (٢٠٠٩) فقد عرف الاستثمار "على أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات نقدية مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن كامل المخاطر الموافقة للمستقبل".

**رابعاً- أهمية وأهداف الاستثمار:**

يعدّ الاستثمار الاستغلالَ الأمثل للموارد المالية من خلال توظيف المدخرات في استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات، وإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وزيادة رفاهيته. ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار في النقاط الآتية:

١- تحقيق العائد، حيث يعدّ الهدف الأساسي للاستثمار تحقيق الربح أو الدخل.

٢- تكوين الثروة أو تنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد برغبته بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة بالمستقبل وتنميتها.

٣- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، حيث يسعى المستثمر وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

٤- المحافظة على قيمة الموجودات وتطويرها وتجديدها، وذلك من خلال التنويع في مجالات الاستثمار حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن. (الحسناوي،٢٠١٧، ص١٨)

**خامساً- مناخ الاستثمار (محددات الاستثمار):**

يعدّ الاستثمار من المجالات المرنة والسريعة التغير والتطور، حيث تؤثر عددٌ من العوامل

المتداخلة على نحوٍ كبيرٍ في فعاليته، وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل باختلاف مكونات المناخ الاستثماري من بلد إلى آخر، فالمناخ الاستثماري يلعب دوراً كبيراً في تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار، فالمناخ الاستثماري الجيد يلعب دوراً محفزاً في جذب المستثمرين، ويحثهم على التوظيف المنتج لأموالهم، من خلال توجيه مدخراتهم المالية نحو استخدامات تؤدي إلى تحريك عجلة الإنتاج، وإشباع الحاجات الاقتصادية وزيادة رفاهيته (حجاج ولدخاوة،٢٠١٨). حيث تسهم جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في الحد من فعالية الاستثمار، ويطلق على هذه العوامل المناخ الاستثماري، بمعنى أنه مجمل العوامل والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية والتي تشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والقانونية والتنظيمات الإدارية، وإن هذه العوامل عادة ما تكون ذات تأثير مباشر أو غير مباشر على القرار الاستثماري.

✓ **المناخ الإداري:**

تعدّ المحددات الإدارية مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل سلبي على المناخ الإداري، وقصد بالمناخ الإداري "فلسفة الإدارة والنمط السلوكي لمديري وموظفي الدولة وكيفية تفسيرهم للقوانين واللوائح وتنفيذها، والتسهيلات الإدارية المقدمة للمستثمر". ومن أهم هذه المحددات:

١- وجود هيئة مستقلة تتولى الموافقة على المشروعات.

٢- وجود المؤسسات التي تتولى الرقابة على المشروعات.

٣- مدى سهولة إجراءات الموافقة على المشروعات وإعطاء التراخيص.

٤- درجة توفر القوى العاملة المدربة.

٥- مدى سهولة إجراء دخول الأجانب. (عبد الغني وشفيق،٢٠١٠)

✓ **المناخ الاقتصادي:**

١- الدخل القومي:

توجد علاقة إيجابية مزدوجة بين الاستثمار ومعدل الدخل القومي، حيث يعدّ مستوى الدخل القومي من المؤشرات الاستراتيجية في تحديد مستوى الطلب على منتجات المشروعات المختلفة، ما يشجع المستثمرين على زيادة الانفاق الاستثماري، من أجل إقامة مشروعات جديدة تتسم بقدر من المخاطرة، لأنها تتوقع تصريف منتجات هذه الاستثمارات بما يحقق أرباحاً عاليةً. وإن الاستثمار في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي (معن،٢٠١٤).

٢- النمو السكاني:

يلعب النمو السكاني دوراً مهماً في قرار الاستثمار من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات، فزيادة عدد السكان حتماً سيقابله زيادة في الطلب، ما يعني ارتفاع حجم الاستثمار تلبية للطلب المتزايد (أحمد.٢٠١٦). وزيادة النمو السكاني يعني زيادة في القوى العاملة، حيث هناك ترابط وثيق بين القوى العاملة والاستثمار، انطلاقاً من أن الاستثمارات الجديدة تتطلب عمالة جديدة، إلا أن مستويات البطالة تعدّ من المحددات الرئيسة للإنفاق الاستثماري (حجاج ولدخاوة،٢٠١٨).

٣- الكفاية الحدية لرأس المال:

وتعرف الكفاية الحدية لرأس المال بأنها العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال، وتعدّ العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس ورصيد رأس المال علاقة طردية، فكلما ارتفعت الكفاية الحدية (العائد على رأس المال) أدى ذلك إلى زيادة الدخل، أي زيادة الإنفاق الاستثماري تعني زيادة الأموال المستثمرة، وأما انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال فيؤدي إلى انخفاض العائد من هذا الاستثمار ما يؤدي إلى انخفاض الأموال المستثمرة (المحمدي والحياني،٢٠٢١).

٤- سعر الفائدة:

يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار بأثر عكسي، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على التمويل الاستثماري، لارتفاع تكلفة الاقتراض، ويصبح الإنفاق الاستثماري غير مربح ومكلفاً. وإن سعر الفائدة يؤثر على تكلفة الفرصة البديلة للمشروعات الاستثمارية، فالمؤسسات الاستثمارية التي تستخدم أرصدتها المالية في تمويل مشاريعها الاستثمارية الجديدة أو توسعة مشاريع قائمة، هي تتنازل عن الفائدة التي كان من الممكن الحصول عليها لو أنها أقرضت هذا المال، وأما في حالة انخفاض سعر الفائدة فتلجأ المؤسسات الاستثمارية إلى توظيف أرصدتها المالية والاقتراض من المدخرين في إقامة مشاريع استثمارية أو توسعة مشاريعها الحالية، وذلك لانخفاض تكلفة الأموال المقترضة ويصبح الإنفاق الاستثماري مربحاً.

أما McKinnon and Shaw فقد عدّا أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة الحقيقة في الدول النامية، وذلك لأن وفرة المواد المالية هي العائق الرئيس أمام الاستثمار

في الدول النامية. حيث تقوم نظرية "مكينون وشو" على أن ارتفاع معدل الفائدة سيعمل على رفع حجم المدخرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المحلي، وبدوره سوف تتحول المدخرات إلى استثمارات (معن،٢٠١٤).

٥- التقدم العلمي والتكنولوجي والاختراعات:

لقد أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي أحد أبرز العوامل المحددة للاستثمار، فالتقدم التكنولوجي يفرض طرقاً وأساليب إنتاج جديدة، تعمل على إنتاج سلع جديدة، فتسبب المنافسة السائدة في السوق ما يدفع المنتج أو المستثمر إلى إحلال الآلات الجديدة محل القديمة (حجاج ولدخاوة،٢٠١٨).

٦- الضرائب والتضخم:

تؤثر الضرائب في قدرة واستعداد الأفراد والكيانات الاقتصادية المختلفة على تكوين الادخارات وبالتالي الاستثمار في مجالات متنوعة ومختلفة. وكما أن الارتفاع المستمر للأسعار يؤثر على القرار الاستثماري سواء من ناحية قيمة الأصول أو العوائد المتوقعة منها (جغلوط،٢٠٢٠).

٧- الأسواق:

إن أكثر ما تبحث عنه الشركات الاستثمارية ويعد ميزة جيدة هو السوق، وكل ما يتعلق به كمعدل النمو فيه ونصيب الفرد من الدخل القومي وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وتفضيلات المستهلكين، وتوفر الأيدي العاملة، وتواجد مواقع ملائمة وغير مكلفة، وانخفاض تكاليف النقل، فكبر حجم السوق يعده المستثمر ميزة نسبية لها علاقة بارتفاع معدل نموه الذي يزيد من حجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري (حجاج ولدخاوة،٢٠١٨).

٨- التوقعات:

يبنى التوقع الاستثماري على جملة من الظروف المحيطة بالاستثمار، كالظروف السياسية والاقتصادية والعوامل الاجتماعية والتقنية في الوقت الحاضر والمستقبل، ويلعب التوقع دوراً مؤثراً في اتخاذ القرار الاستثماري الصائب، فعندما يسود الشعور المتفائل لدى المستثمرين فإنه حتماً سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وأما التوقع السيّئ فيؤدي إلى الشعور بالتشاؤم لدى المستثمرين بشأن أي استثمار في المستقبل، وغالباً ما يؤجلون قراراتهم بالاستثمار أو يتنازلون عنه (أحمد،٢٠١٦، ص٣٧).

✓ **المناخ السياسي:**

ويتضمن جميع العوامل التي تساعد في استقرار الوضع السياسي والأمني، وهو من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل فعال بالقرار الاستثماري، فالمستثمر لا يجازف برأسماله في بيئة غير مستقرة سياسياً وأمنياً، وهنا تكون درجة المخاطرة واحتمالات الخسارة عالية، لاسيما أن الاستثمارات المباشرة هي طويلة الأجل، أي تتطلب زمناً أطول حتى يحصل المستثمر على أرباحه المتوقعة. وأما علاقة الحكومة بالمواطن ومدى رضا المواطن عن حكومته وطبيعة استلامها الحكم (منتخبة أو سلطوية) فإذا كانت العلاقة إيجابية أسهمت في استقرار الوضع السياسي والأمني (حجاج ولدخاوة،٢٠١٨).

١- السياسات الاقتصادية: .

وهي تمثل سياسة الاقتصاد الكلي كالسياسة المالية والتجارية والنقدية والتي تختلف من بلد إلى آخر، وتظهر بأشكال وصور مختلفة حسب السلوك الاستثماري الخارجي والفلسفة الاقتصادية للبلد المضيف، فهناك دولة تنتهج سياسة الترحيب الكامل بالأموال المتدفقة من الخارج ولا تضع القيود أمام عمل الشركات الأجنبية، وقد تجد دولة أخرى تتبع سياسة الترحيب المقيد أو المشروط مثل القيود على أشكال الملكية وتحويلات الأرباح إلى الخارج، كما أن دولاً أخرى تتبع سياسة المنع الجزئي فتفضل دخول رأس المال الأجنبي لقطاعات معينة دون أخرى، وعموماً فإن السياسات الاقتصادية إما أن تشكل عامل جذب لرؤوس الأموال المتدفقة من الخارج أو تشكل عامل طرد لرؤوس الأموال المتدفقة الأجنبية.

٢- السياسة النقدية:

إن معدل التضخم المرتفع هو من محددات السياسة النقدية الذي يعبر عن مدى الاستقرار السعري، فكلما كانت معدلات التضخم مرتفعة فإن هذا يكون ضد مناخ الاستثمار المواتي، وخاصةً عندما تزيد عن ١٥٪ . ٢٥٪ او ٣٠ %، حيث إن المعدلات العالية تؤدي إلى تدمير الثقة بالعملة المحلية ثم هروب المدخرات إلى الخارج، كما أن استقرار أسعار الصرف واتباع سياسة تخفيض العملة يؤثر على حركة رؤوس الأموال الداخلة للبلد والخارجة منه، وذلك من خلال التأثير المتوقع حصوله على الأسعار الحقيقية للأصول العينية بعد تخفيض العملة، وكل ذلك يجعل المستثمرين يسعون إلى تصفية مشاريعهم.

٣ – السياسة المالية:

تتم حوافز السياسة المالية لرؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الإنفاق الحكومي أو بوساطة الإعفاءات الضريبية، وهناك نوعان من الحوافز التي تمنح للمستثمر الأجنبي، وهي الحوافز المالية والحوافز التمويلية، وتمنح الأولى للمستثمر إلغاء أو تخفيض العبء الضريبي، وتمنحه إعفاءات قد تمتد من ٥ – ٢٠ سنة، فضلاً عن الامتيازات الجمركية التي تمنح لفترة تتراوح إلى ٢٠ سنة ايضاً، وتقدم السياسات المالية أيضاً تخفيضات ودعماً لأسعار الخدمات التي يحتاجها المستثمر كالكهرباء والوقود والاتصالات وغيرها. أما الحوافز التمويلية فيتم من خلالها توفير الأموال مباشرة للشركات وبوساطة الدعم الحكومي وبأسعار فائدة مدعومة. أما السياسة التجارية فإن عملية تقديم الحوافز تتم عن طريق عدم تدخل الدولة في شؤون العلاقات الاقتصادية الدولية وحرية التجارة وإلغاء القيود الكمية ومختلف أنواع الحوافز أمام انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج (أحمد،٢٠١٦).

✓ المناخ القانوني:

ويقصد بالمناخ القانوني: كافة التسهيلات والتشريعات القانونية التي تقدمها الدولة بهدف تشجيع الاستثمارات، وتصرفات الهيئات والمنظمات الحكومية التي تؤثر على أعمال المستثمرين.

وتستند المحددات القانونية إلى مجموع من العوامل الآتية:

١– مدى استقرار القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار.

٢– مدى التناسق بين القوانين والتشريعات.

٣– مدى وضوح قوانين الاستثمار.

٤– مدى التزام الجهات الأخرى التي يتعامل معها المستثمر بقوانين الاستثمار.

٥– عدالة قوانين فض النزاعات بين الدولة والمستثمرين. (عبد الغني وشفيق،٢٠١٠)

✓ المناخ الاجتماعي والثقافي:

يلعب المناخ السائد داخل المجتمعات دوراً كبيراً في نجاح الاستثمارات وفق الاعتبارات الآتية:

١– مدى الوضوح العلاقة بين العاملين والإدارة.

٢– تأثير النقابات المحلية على الحياة في الدولة.

٣– تأثير السياسة الحكومية على الحياة الاجتماعية.

٤– مدى انتشار الأمية والجهل.

٦- مدى التوازن الطبقي بين الأفراد. (عبد الغني وشفيق،٢٠١٠)

وأما أحمد (٢٠١٦) فقد ذكر أنه يمكن تصنيف محددات الاستثمار حسب طبيعتها إلى:

- ✓ محددات إدارية.
- ✓ محددات اقتصادية.
- ✓ محددات سياسية.
- ✓ محددات قانونية.
- ✓ محددات فنية.

**سادساً- محفزات الاستثمار:**

ذكر خليفان (٢٠١٦) أن توفر المدخرات لدى الأفراد والمؤسسات لا يكفي لتنشيط حركة الاستثمار، بل يجب توفير مجموعة من العوامل التي تشجع المدخرين، وتخلق لديهم حافزاً لتوظيف مدخراتهم إلى استثمارات ومنها:

١- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات: يجعل الوعي الاستثماري المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، ويزيد من مقدرتهم على اغتنام الفرص الاستثمارية، والسعي الدائم لتوظيف مدخراتهم المالية في مشاريع استثمارية ذات عوائد مالية، وليس مجرد تجميدها في حسابات بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل بفعل عامل التضخم والأزمات الآلية المحتملة.

٢- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بسن قوانين وتشريعات تنظّم وتشجعّ عمليات الاستثمار وتحمي حقوق المستثمرين من خلال توفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطر المصاحبة للاستثمار.

٣- توفر سوق مالي كُفُؤ وفعال، يأمن للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقترضين في الحصول على تلك الأموال، ويعطي فرصة لكل واحد منهم في اختيار الخيار الأفضل له، من حيث أداة الاستثمار والتكلفة والمخاطرة.

## المحور الثاني: قياس وتحليل أثر المحددات الاستثمار في مدينة الراعي الصناعية.

منذ عام ٢٠١٧ ومع حالة الهدوء النسبي التي تشهدها مناطق الشمال السوري، عملت الحكومة المؤقتة والمجالس المحلية على تنفيذ عددٍ من المشاريع الخدمية والتجارية والصناعية في

المدن والبلدات الخاضعة لسيطرتها، للتخفيف من الآثار السلبية التي خلّفتها الحرب الدائرة من تدمير البنية التحتية، وتوقف العجلة الإنتاجية، وهروب رؤوس الأموال، والتي انعكست بشكل مباشر على القاطنين في الشمال السوري من ارتفاع معدلات الفقر، وانتشار البطالة، والعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها النزاع، إلا أن مناطق الشمال السوري ما تزال تزخر بكثيرٍ من المقومات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي دفع القائمين على المناطق في الشمال السوري بالتفكير في حلول لتجاوز المشاكل وإنهاء العقبات التي تحد من تنميتها. فكانت المدن الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية في الشمال السوري، كونها تشكل بؤرة تركيز حيوية للمشاريع الاستثمارية المحلية، وتسهم في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، وتلبّي احتياجات هذه المناطق من السلع والخدمات وغيرها من المميزات.

وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية لتأسيس المدن الصناعية في الشمال السوري، فقد حققت نتائج جيدة في استقطاب عددٍ من المشاريع الاستثمارية، إلا أنها لا ترقى إلى تطلع الجهات الفاعلة في الشمال السوري، ويعود هذا الأمر إلى جملة من المحددات التي تواجه العملية الاستثمارية في الشمال السوري بشكل عام والمدن الصناعية بشكل خاص، فكان لا بد من تشخيص هذه المحددات والتعرف إلى نسبة تأثير كلٍّ منها، بما يوفر الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ويحقق الاكتفاء الذاتي لمجتمعاتنا المحلية ويؤهلها للانتقال من مجتمعات تعتمد على المساعدات الأممية إلى مجتمعات منتجة.

**أولاً- اختبار الفرضيات**

١- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

وجد الباحث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي، حيث كانت قيمة اختبار t-test لأفراد العينة المدروسة تساوي ٠.١٠٣، وهي أقل من قيمة t-test الجدولية ١.٩٦٠، نقبل فرضية العدم. بأنه لا يوجد أثر للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية. إلا أن المجتمع المحلي في مناطق الشمال السوري لا يعتمد بشكل أساسي على المشاريع الاقتصادية كمصدر أساسي للدخل. حيث أشارت النتائج إلى أن ٨١.١٨٪ من العينة المدروسة يعتمد **إلى حد متوسط** على المشاريع الاقتصادية في تأمين مصدر دخلهم. وذلك نتيجة عدم قدرة المشاريع الاستثمارية على تأمين

فرص عمل لجميع العاطلين عن العمل، نتيجة وجود فجوة واسعة بين العرض في سوق العمل والطلب على القوة العاملة. وتعود أسباب الفجوة إلى قلة المشاريع الاستثمارية في المدن الصناعية، وعدم قدرة المشاريع القائمة على استيعاب الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل.

| المحددات الاقتصادية | إلى حد كبير | إلى حد متوسط | إلى حد منخفض | غير موجود | لا أعلم | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة | t-test | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 479 | 316 | 154 | 60 | 11 | 4,17 | 192,78 | 83,37 | 0,103 | إلى حد متوسط |
| ١-يعتمد المجتمع المحلي على المشاريع الاقتصادية بشكل متزايد كمصدر للدخل. | 32 | 28 | 23 | 2 | 0 | 4,06 | 14,967 | 81,18 | 0,652 | إلى حد متوسط |
| ٢-يواجه المستثمرون في المنطقة تحديات عدة في افتتاح مشاريعهم الخاصة. | 57 | 21 | 4 | 3 | 0 | 4,55 | 23,822 | 91,06 | 0,601 | إلى حد كبير |
| ٣-غياب المؤسسات المالية والبنوك في المنطقة حد من انتشار المشاريع الاقتصادية. | 50 | 22 | 8 | 5 | 0 | 4,38 | 20,174 | 87,53 | 0,629 | إلى حد كبير |
| ٤-محدودية الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة حد من انتشاها. | 27 | 33 | 15 | 7 | 3 | 3,87 | 12,806 | 77,41 | 0,627 | إلى حد متوسط |
| ٥-تمركز غالبية المشاريع الاستثمارية في قطاع اقتصادي محدد في المنطقة. | 24 | 39 | 15 | 7 | 0 | 3,94 | 15,215 | 78,82 | 0,57 | إلى حد متوسط |
| ٦-إن غالبية المشاريع الاقتصادية تتمركز في بعض البلدات دون غيرها. | 23 | 29 | 19 | 11 | 3 | 3,68 | 10,198 | 73,65 | 0,617 | إلى حد متوسط |
| ٧-هناك تماثل كبير في المشاريع الاقتصادية في المنطقة من حيث الحجم ورأس المال وعدد العاملين. | 25 | 30 | 19 | 7 | 4 | 3,76 | 11,247 | 75,29 | 0,627 | إلى حد متوسط |
| ٨-يعاني أصحاب المشاريع الاقتصادية من | 29 | 38 | 12 | 6 | 0 | 4,06 | 15,969 | 81,18 | 0,611 | إلى حد متوسط |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صعوبة تسويق خدماتهم الى الأسواق المحلية. | | | | | | | | | |
| ٩-انخفاض مستوى الطلب المحلي على المنتجات المحلية بسبب انخفاض الدخل أدى الى توقف الكثير من المشاريع. | 47 | 24 | 13 | 1 | 0 | 4,38 | 19,429 | 87,53 | 0,653 | إلى حد كبير |
| ١٠-استيراد المنتجات من الأسواق العالمية أدى الى منافسة المنتج المحلي وحدّ من انتشار المشاريع الاستثمارية. | 47 | 24 | 9 | 5 | 0 | 4,33 | 19,013 | 86,59 | 0,645 | إلى حد كبير |
| ١١-صعوبة تصدير المنتجات المحلية الى الأسواق العامية حدّ من انتشار المشاريع الاستثمارية. | 59 | 16 | 6 | 3 | 1 | 4,52 | 24,176 | 90,35 | 0,579 | إلى حد كبير |
| ١٢-ارتفاع كلفة المواد الأولية وانخفاض مستوى توفرها حدّا من انتشار المشاريع الاستثمارية. | 59 | 12 | 11 | 3 | 0 | 4,49 | 24,031 | 89,88 | 0,573 | إلى حد كبير |

حيث تم إعطاء علامة ٥ للإجابة (إلى حد كبير) وعلامة ٤ للإجابة (إلى حد متوسط) وعلامة ٣ للإجابة (إلى حد منخفض) وعلامة ٢ للإجابة (غير موجد) وعلامة ١ للإجابة (لا أعلم)

- حيث لايزال المستثمرون يواجهون تحديات عند افتتاحهم مشاريعهم الاستثمارية الخاصة. حيث أكد ٩١.٠٦٪ من العينة المدروسة بوجود تحديات **إلى حد كبير** تعيق افتتاح مشاريعهم الخاصة.
- وتعدّ صعوبة تصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق العالمية من أهم المحددات التي تحد من انتشار المشاريع الاستثمارية في المنطقة الصناعية، وكانت نسبة العينة المدروسة **٩٠.٣٥٪ بإجابة إلى حد كبير**.
- ومن أهم هذه التحديات غياب المؤسسات المالية والبنوك، فقد أشارت ٨٧.٥٣٪ إلى أن غياب المؤسسات المالية له دور إلى **حد كبير** في الحد من افتتاح مشاريع استثمارية جديدة.
- ارتفاع كلفة المواد الأولية وانخفاض مستوى توفرها حدّا من انتشار المشاريع الاستثمارية. حيث كانت نسبة ٨٩.٨٨ **%** تشير إلى وجود صعوبات **إلى حد كبير** في تأمين المواد

الأولية وإلى وجود ارتفاع بكلفة هذه المواد.

- وأما استيراد المنتجات من الأسواق العالمية فأدى إلى منافسة المنتج المحلي، وكانت نسبة ٨٦.٥٩٪ من العينة المدروسة قد أكدت بأن له دوراً إلى **حد كبير** في الحد من انتشار المشاريع الاستثمارية.
- وانخفاض الطلب المحلي نتيجة انخفاض الدخل كان له دور **إلى حد كبير** في توقف عددٍ من المشاريع الاستثمارية وبنسبة ٨٧.٥٣٪.
- يعاني أصحاب المشاريع الاقتصادية من صعوبة تسويق خدماتهم إلى الأسواق المحلية، وقد أكد ٨١.١٨٪ **من العينة المدروسة إلى حد متوسط** معاناة أصحاب المشاريع من الوصول إلى الأسواق المحلية.
- وكان لتمركز غالبية المشاريع الاستثمارية في قطاع اقتصادي معين أثر **إلى حد متوسط وبنسبة** ٧٨.٨٢٪.
- وأما محدودية الفرصة الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية فكانت إلى **حد متوسط وبنسبة** ٧٧.٤١٪ من العينة المدروسة.
- وتمركز غالبية المشاريع الاستثمارية في قطاع اقتصادي محدد في المنطقة.٧٤.١٧ % من العينة المدروسة، وأكد **إلى حد متوسط** أنّ المشاريع الاقتصادية تتمركز في بعض البلدات دون غيرها.
- كان لحجم المشاريع الاستثمارية أو عدد العاملين أو رأس المال أثر في الحد من انتشارها إلى حد متوسط. وبنسبة ٧٠٪ **من العينة المدروسة أكدت إلى حد متوسط.**

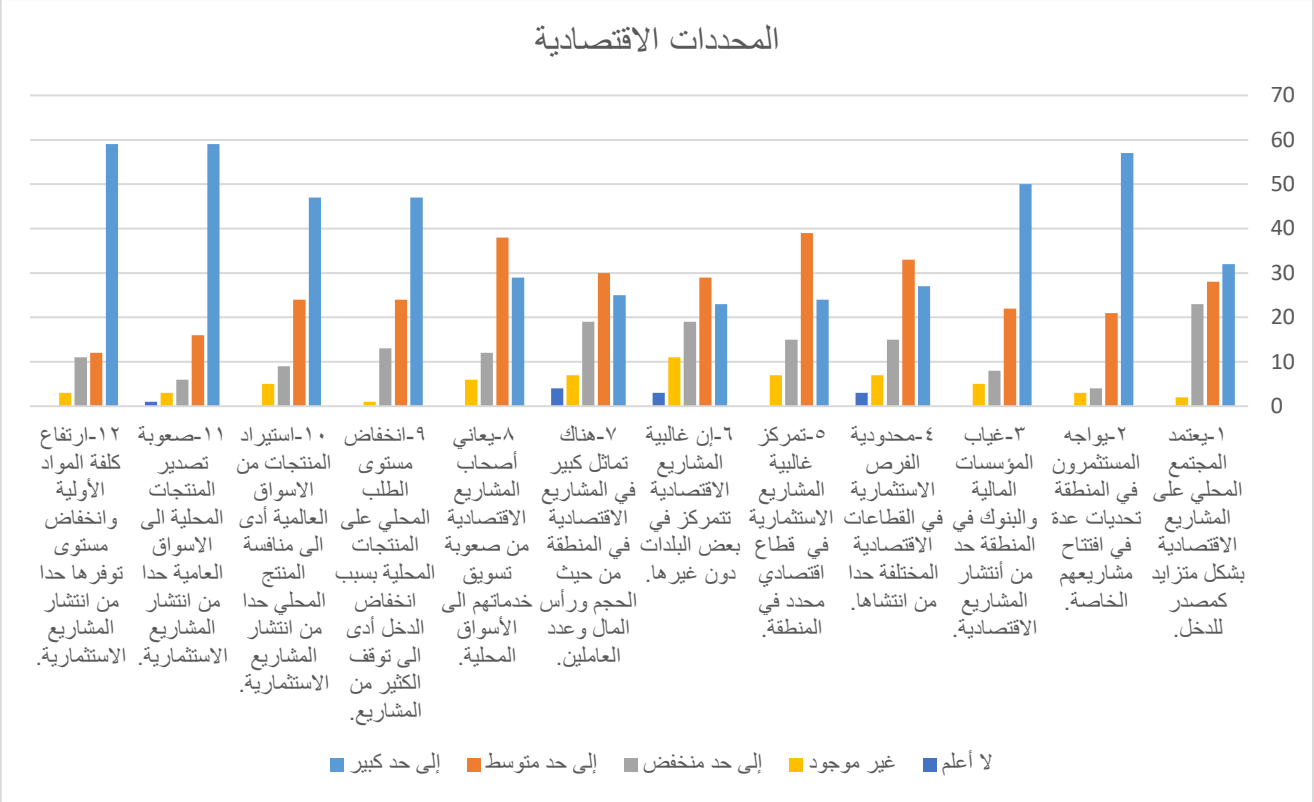


الشكل رقم (١) تصميم الباحث

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

وجد الباحث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للمحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي، حيث كانت قيمة اختبار t-test لأفراد العينة المدروسة تساوي ٠.٣٨٣، وهي أقل من قيمة t-test الجدولية ١.٩٧٢، حيث وجد الباحث بأنه لا يوجد أثر للمحددات الأمنية والسياسية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، ونقبل فرضية العدم.

| | المحددات السياسية والأمنية | إلى حد كبير | إلى حد متوسط | إلى حد منخفض | غير موجود | لا أعلم | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة | t-test | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| محددات سياسية وأمنية | | 115 | 78 | 35 | 19 | 8 | 4,07 | 44,593 | 81,41 | 0,383 | إلى حد متوسط |
| | ١٣- عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن السلطات المحلية أدى الى إحجام العديد من المستثمرين عن تسجيل مشاريعهم لدى السلطات المحلية. | 42 | 21 | 13 | 5 | 4 | 4,08 | 15,572 | 81,65 | 0,641 | إلى حد متوسط |
| | ١٤- يتعرض أصحاب المشاريع الاقتصادية للانتهاكات والتجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوذ في المنطقة. | 24 | 35 | 12 | 12 | 2 | 3,79 | 12,728 | 75,76 | 0,571 | إلى حد متوسط |
| | ١٥-عدم الاستقرار الأمني النسبي لا يشجع أصحاب رؤوس الأموال على افتتاح مشاريعهم الخاصة. | 49 | 22 | 10 | 2 | 2 | 4,34 | 19,672 | 86,82 | 0,629 | إلى حد كبير |

حيث تم إعطاء علامة ٥ للإجابة (إلى حد كبير) وعلامة ٤ للإجابة (إلى حد متوسط) وعلامة ٣ للإجابة (إلى حد منخفض) وعلامة ٢ للإجابة (غير موجد) وعلامة ١ للإجابة (لا أعلم)

- حيث أدى عدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن السلطات المحلية إلى إحجام العديد من المستثمرين عن تسجيل مشاريعهم لدى السلطات المحلية. إلى **حد متوسط وبنسبة ٨١.٦٥٪** من أفراد العينة المدروسة.
- وأما تعرض أصحاب المشاريع الاقتصادية للانتهاكات والتجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوذ في المنطقة. فكان هناك إجماع **وبنسبة ٧٥.٧٦٪** من أفراد العينة المدروسة **إلى حد متوسط**.
- وكان لعدم الاستقرار الأمني النسبي عامل غير مشجع لأصحاب رؤوس الأموال على افتتاح مشاريعهم الخاصة، فكان هناك إجماع **إلى حد كبير وبنسبة ٨٦.٨٢٪ من** أفراد العينة المدروسة.

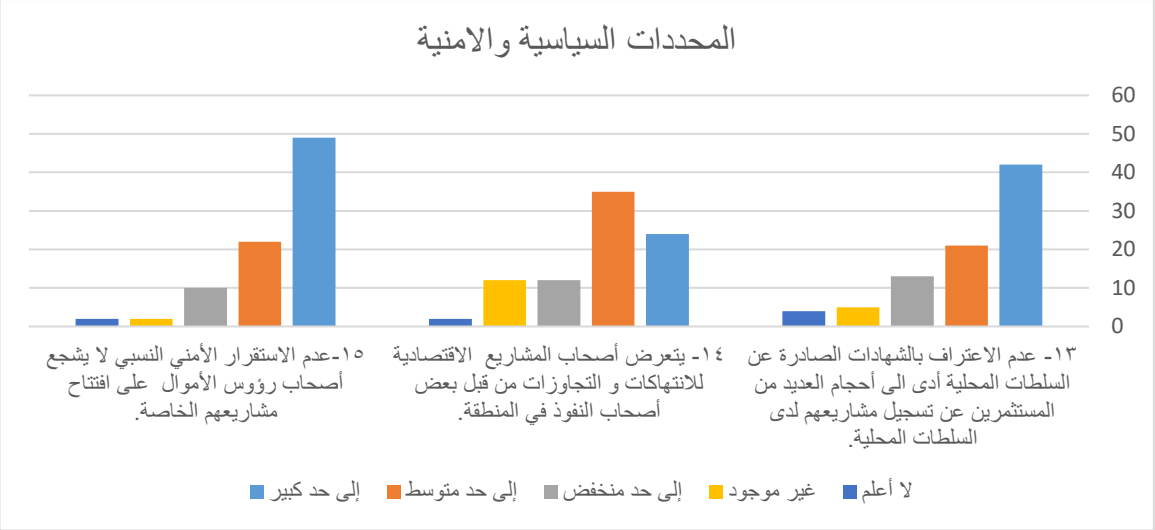


الشكل رقم (٢) تصميم الباحث

**٣- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحددات الإدارية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.**

وجد الباحث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للمحددات **الإدارية** على المستثمرين في مدينة الراعي: حيث كانت قيمة اختبار t-test لأفراد العينة المدروسة تساوي ٠.٢٥٢، وهي أقل من قيمة t-test-الجدولية ١.٩٦٥، حيث وجد الباحث بأن نسبة ٧٠.٤٥٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأنه لا يوجد أثر للمحددات **الإدارية** على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، ونقبل فرضية العدم.

| المحددات الادارية | إلى حد كبير | إلى حد متوسط | إلى حد منخفض | غير موجود | لا أعلم | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة | t-test | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 181 | 141 | 125 | 104 | 44 | 3,52 | 50,532 | 70,45 | 0,252 | إلى حد متوسط |
| ١٦- الدعم وتسهيل الإجراءات من السلطات المحلية للمشاريع الاقتصادية لا يزال في حدوده الدنيا. | 44 | 17 | 11 | 8 | 5 | 4,02 | 15,732 | 80,47 | 0,6 | إلى حد متوسط |
| ١٧- تعد تكلفة الحصول على شهادات تجارية وحقوق ملكية مرتفعة لأصحاب المشاريع الاقتصادية. | 19 | 14 | 25 | 23 | 4 | 3,25 | 8,3964 | 64,94 | 0,271 | إلى حد منخفض |
| ١٨- وجود تمييز في تقديم الخدمات العامة لأصحاب المشاريع الاقتصادية كالكهرباء والماء. | 5 | 28 | 20 | 26 | 6 | 3,00 | 10,909 | 60,00 | 0 | إلى حد منخفض |
| ١٩- تفوق المشاريع الاقتصادية التي تنفذها المنظمات على تلك المشاريع المشابهة المنفذة بواسطة القطاع الخاص من حيث العدد والاستمرارية والجدوى والأثر المحقق منها. | 28 | 20 | 18 | 12 | 7 | 3,59 | 8 | 71,76 | 0,678 | إلى حد منخفض |
| ٢٠- انخفاض اهتمام السلطات المحلية بالجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية قلل من أهميتها لدى المستثمرين. | 31 | 29 | 13 | 5 | 7 | 3,85 | 12,247 | 76,94 | 0,638 | إلى حد متوسط |
| ٢١-وجود تمييز في التعامل مع أصحاب المشاريع الاقتصادية ومنحهم التسهيلات بناء على الجنس والمناطقية والإثنية. | 22 | 16 | 17 | 20 | 10 | 3,24 | 4,5826 | 64,71 | 0,473 | إلى حد منخفض |
| ٢٢ -تعد الإجراءات المتبعة من قبل السلطات المحلية عاملاً معرقلاً لتأسيس المشاريع ونجاحها. | 32 | 17 | 21 | 10 | 5 | 3,72 | 10,416 | 74,35 | 0,635 | إلى حد متوسط |

حيث تم إعطاء علامة ٥ للإجابة (إلى حد كبير) وعلامة ٤ للإجابة (إلى حد متوسط) وعلامة ٣ للإجابة (إلى حد منخفض) وعلامة ٢ للإجابة (غير موجد) وعلامة ١ للإجابة (لا أعلم)

- حيث لا يزال الدعم وتسهيل الإجراءات من السلطات المحلية للمشاريع الاقتصادية في حدوده الدنيا. فكان هناك إجماع **وبنسبة** ٨٠.٤٧٪ من أفراد العينة المدروسة و**إلى حد متوسط** بأن الدعم وتسهيل الإجراءات لايزال في حدوده الدنيا.
- وأما تكلفة الحصول على شهادات تجارية وحقوق ملكية فتعد مرتفعة لأصحاب المشاريع الاقتصادية، فكان رأي أفراد العينة المدروسة يميل إلى أنه ذو أثر إلى **حد متوسط وبنسبة** ٤.٠٢٪ من أفراد العينة المدروسة.
- وجود تمييز في تقديم الخدمات العامة لأصحاب المشاريع الاقتصادية كالكهرباء والماء... إلخ، فعدّ أفراد العينة المدروسة أنه ذو أثر إلى **حد منخفض وبنسبة** ٦٠٪ من أفراد العينة المدروسة.

- تفوق المشاريع الاقتصادية التي تنفذها المنظمات على تلك المشاريع المشابهة المنفذة بواسطة القطاع الخاص من حيث العدد والاستمرارية والجدوى والأثر المحقق منها، فعدّ أفراد العينة المدروسة أنّه ذو أثر إلى **حد متوسط وبنسبة ٧١.٧٦٪** من أفراد العينة المدروسة.
- انخفاض اهتمام السلطات المحلية بالجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية قلل من أهميتها لدى المستثمرين، فعدّ أفراد العينة المدروسة أنّه ذو أثر إلى **حد متوسط وبنسبة ٧٦.٩٤٪** من أفراد العينة المدروسة.
- وجود تمييز في التعامل مع أصحاب المشاريع الاقتصادية ومنحهم التسهيلات بناء على الجنس والمناطقية والإثنية، فعدّ أفراد العينة المدروسة أنه ذو أثر إلى **حد منخفض وبنسبة ٦٤.٧١٪** من أفراد العينة المدروسة.
- تعد الإجراءات المتبعة من قبل السلطات المحلية عاملاً معرقلاً لتأسيس للمشاريع ونجاحها، فعدّ أفراد العينة المدروسة بأنه ذو أثر إلى **حد متوسط وبنسبة ٧٤.٣٥٪** من أفراد العينة المدروسة.

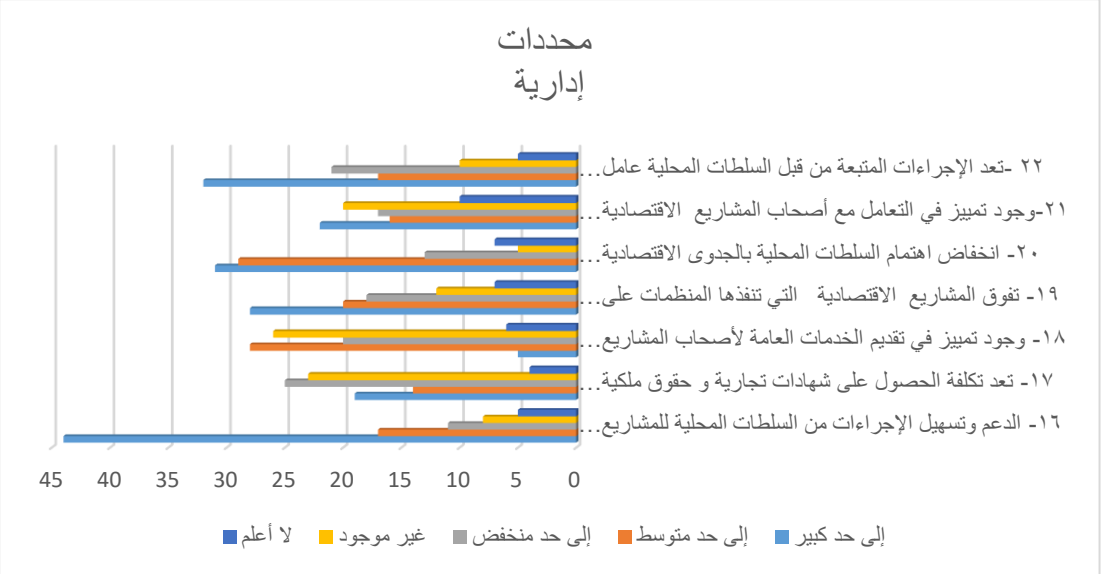


**الشكل رقم (٣) تصميم الباحث**

**٤- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحددات القانونية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.**

وجد الباحث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ للمحددات **القانونية** على المستثمرين في مدينة الراعي، حيث كانت قيمة اختبار t-test لأفراد

العينة المدروسة تساوي ٠.٣٨٥، وهي أقل من قيمة t–test–الجدولية ١.٩٧٢، حيث وجد الباحث بأن نسبة ٧٧.٧٣٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأنه لا يوجد أثر **للمحددات القانونية** على

المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، ونقبل فرضية العدم.

| المحددات القانونية | إلى حد كبير | إلى حد متوسط | إلى حد منخفض | غير موجود | لا أعلم | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة | t-test | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 107 | 64 | 45 | 26 | 13 | 3,89 | 36,776 | 77,73 | 0,385 | إلى حد متوسط |
| ٢٣-غياب القوانين الناظمة للمشاريع الاقتصادية حد من انتشارها في المنطقة. | 43 | 25 | 9 | 3 | 5 | 4,15 | 16,912 | 83,06 | 0,334 | إلى حد متوسط |
| ٢٤-إحجام الكثير من أصحاب المشاريع الاقتصادية من تسجيلها لدى السلطات المحلية المختصة تهرباً من التعقيدات الإدارية، وروتين العمل الحكومي. | 28 | 20 | 23 | 11 | 3 | 3,69 | 9,975 | 73,88 | 0,341 | إلى حد منخفض |
| ٢٥- انخفاض مستوى اهتمام السلطات المحلية بشكاوى ومشكلات أصحاب المشاريع الاقتصادية. | 36 | 19 | 13 | 12 | 5 | 3,81 | 11,726 | 76,24 | 0,339 | إلى حد متوسط |

حيث تم إعطاء علامة ٥ للإجابة (إلى حد كبير) وعلامة ٤ للإجابة (إلى حد متوسط) وعلامة ٣ للإجابة (إلى حد منخفض) وعلامة ٢ للإجابة (غير موجد) وعلامة ١ للإجابة (لا أعلم)

- غياب القوانين الناظمة للمشاريع الاقتصادية حد من انتشارها في المنطقة، فقد وجد الباحث بأن نسبة ٨٣.٠٦٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأن هناك أثراً إلى حد متوسط.
- وأما إحجام الكثير من أصحاب المشاريع الاقتصادية من تسجيلها لدى السلطات المحلية المختصة تهرباً من التعقيدات الإدارية، وروتين العمل الحكومي. فكانت نسبة ٧٣.٨٨٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأن هناك أثراً إلى حد متوسط.
- وكان لانخفاض مستوى اهتمام السلطات المحلية بشكاوى ومشكلات أصحاب المشاريع الاقتصادية نسبة ٧٦.٢٤ من أفراد العينة المدروسة تعدّه ذا أثر متوسط.

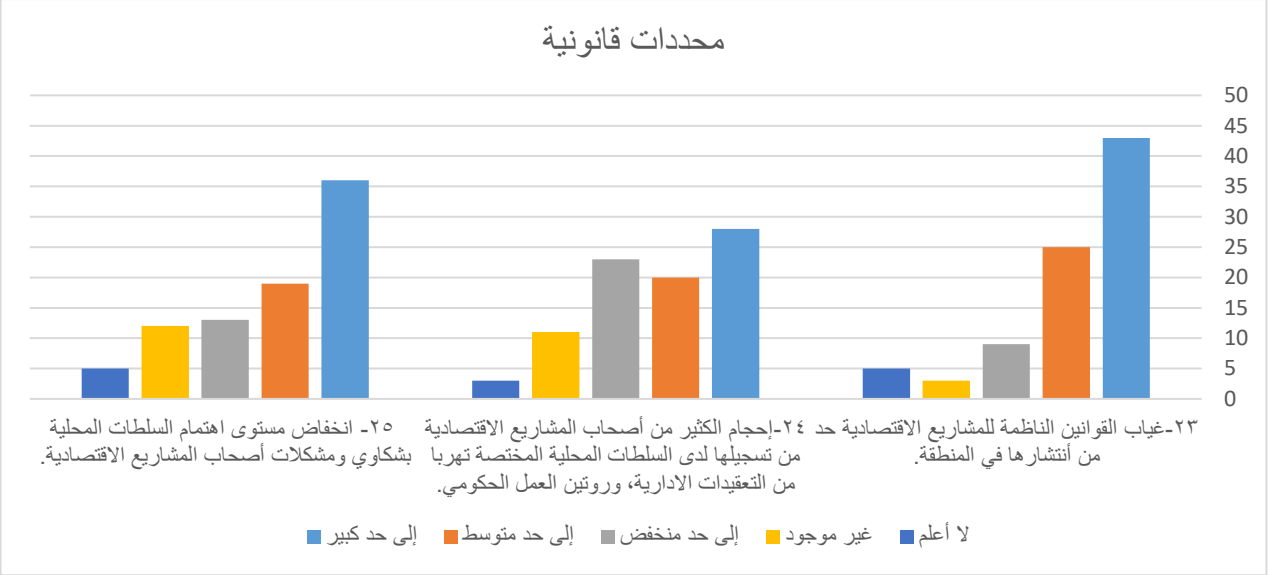


**الشكل رقم (٤) تصميم الباحث**

## ٥- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

| المحددات القنية | إلى حد كبير | إلى حد متوسط | إلى حد منخفض | غير موجود | لا أعلم | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | النسبة | t-test | اتجاه العينة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 187 | 175 | 98 | 33 | 17 | 3,95 | 78,352 | 78,90 | 0,059 | إلى حد متوسط |
| ٢٦- تلقي المشاريع الاقتصادية لدى القطاع الخاص دعماً جيداً من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة (دورات تدريبية، دعم فني، دعم مالي، دعم لوجستي). | 12 | 21 | 26 | 18 | 8 | 3,13 | 7,1414 | 62,59 | 0,089 | إلى حد منخفض |
| ٢٧- تفشل الكثير من المشاريع الاقتصادية في المنطقة بسبب انخفاض مستوى خبرة ومهارات مؤسسيها. | 22 | 33 | 20 | 8 | 2 | 3,76 | 12,207 | 75,29 | 0,307 | إلى حد متوسط |
| ٢٨- تواجه المشاريع الاقتصادية صعوبة الحصول على تدريب مهني للعاملين ورفع كفاءتهم الإنتاجية. | 39 | 27 | 15 | 2 | 2 | 4,16 | 16,109 | 83,29 | 0,354 | إلى حد كبير |
| ٢٩- تواجه المشاريع الاقتصادية تحديات مختلفة في الشمال السوري نتيجة عدم حداثة الآلات المستخدمة في عملية الانتاج | 36 | 37 | 10 | 1 | 1 | 4,25 | 18,18 | 84,94 | 0,336 | إلى حد كبير |
| ٣٠-تواجه المشاريع الاقتصادية تحديات مختلفة لعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية. | 39 | 36 | 8 | 0 | 2 | 4,29 | 18,974 | 85,88 | 0,334 | إلى حد كبير |
| ٣١- يواجه المستثمرون صعوبات الحصول على أحداث الآلات وخطوط الانتاج لصعوبة تنقلهم بين البلدان | 39 | 21 | 19 | 4 | 2 | 4,07 | 14,983 | 81,41 | 0,35 | إلى حد متوسط |

حيث تم إعطاء علامة ٥ للإجابة (إلى حد كبير) وعلامة ٤ للإجابة (إلى حد متوسط) وعلامة ٣ للإجابة (إلى حد منخفض) وعلامة ٢ للإجابة (غير موجد) وعلامة ١ للإجابة (لا أعلم)

وجد الباحث أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستو دلالة ٠.٠٥ للمحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي، حيث كانت قيمة اختبار t-test لأفراد العينة المدروسة تساوي٠.٠٥٩، وهي أقل من قيمة t-test-الجدولية ١.٩٧٢، حيث وجد الباحث بأن نسبة ٧٨.٩٪ من أفراد العينة المدروسة ترى بأنه لا يوجد أثر للمحددات الفنية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية.

- تلقي المشاريع الاقتصادية لدى القطاع الخاص دعماً جيداً من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة (دورات تدريبية، دعم فني، دعم مالي، دعم لوجستي)، وجد الباحث بأن نسبة ٦٢.٥٩٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد منخفض.
- تفشل الكثير من المشاريع الاقتصادية في المنطقة بسبب انخفاض مستوى خبرة ومهارات مؤسسيها، وجد الباحث بأن نسبة ٧٥.٢٩٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد متوسط.
- تواجه لمشاريع الاقتصادية صعوبة الحصول على تدريب مهني للعاملين ورفع كفاءتهم الإنتاجية، وجد الباحث بأن نسبة ٨٣.٢٩٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد متوسط.
- تواجه المشاريع الاقتصادية تحديات مختلفة في الشمال السوري نتيجة عدم حداثة الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج، وجد الباحث بأن نسبة ٨٤.٩٤٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد متوسط.
- -تواجه المشاريع الاقتصادية تحديات مختلفة لعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية، وجد الباحث بأن نسبة ٨٣.٠٦٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد كبير.
- تواجه المشاريع الاقتصادية تحديات مختلفة لعدم وجود دراسات جدوى اقتصادية، وجد الباحث بأن نسبة ٨٥.٨٨٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد كبير.
- يواجه المستثمرون صعوبات الحصول على أحداث الآلات وخطوط الإنتاج لصعوبة تنقلهم بين البلدان، إلى **حد متوسط وبنسبة** ٨٠٪ من العينة المدروسة، وجد الباحث بأن نسبة ٨١.٤١٪ من أفراد العينة المدروسة ترى أن هناك أثراً إلى حد متوسط.

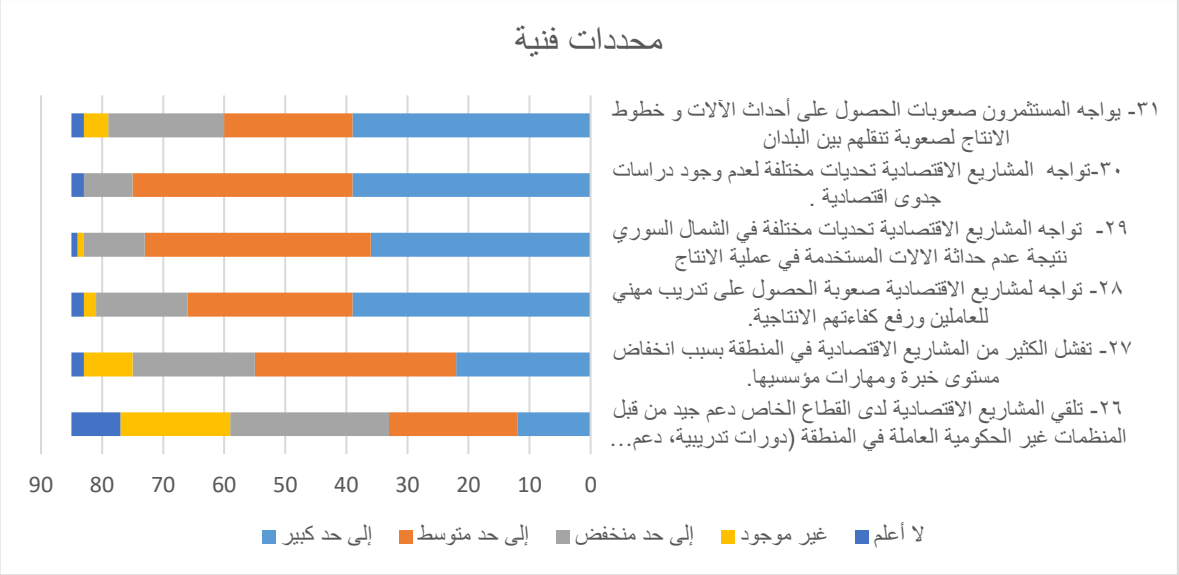


**الشكل رقم (٥) تصميم الباحث**

## ثانياً- النتائج

من خلال الإشكالية المطروحة والفرضيات المقدمة توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

اتفقت النتائج الإحصائية المقدرة مع الفرضيات، ما جعلنا نقبل الفرضيات المقدمة بأن مدينة الراعي الصناعية خفّفت من أثر المحددات الاستثمارية، وخلقت مناخاً استثماريّاً مقبولاً لدى أفراد العينة المدروسة على الرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجه المستثمرين في المناطق المحررة.

١- من خلال نتائج القياس لا يوجد أثر للمحددات الاقتصادية على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، إلا أن المجتمع المحلي في مناطق الشمال السوري لا يعتمد بشكل أساسي على المشاريع الاقتصادية كمصدر أساسي للدخل، ويواجه المستثمرون في المنطقة تحديات عدة في افتتاح مشاريعهم الخاصة، وإن غياب المؤسسات المالية والبنوك في المنطقة حد من انتشار المشاريع الاقتصادية. وانخفاض مستوى الطلب المحلي على المنتجات المحلية بسبب انخفاض الدخل أدى إلى توقف الكثير من المشاريع، ويواجه المنتج المحلي منافسة من المنتجات المستوردة من الأسواق العالمية، ويعاني المستثمرون من صعوبة تصدير منتجاتهم المحلية إلى الأسواق العالمية ومن ارتفاع كلفة المواد الأولية.

٢- وفّرت مدينة الراعي الصناعية مناخاً أمنياً للمستثمرين، فيما يتعرض أصحاب المشاريع الاقتصادية خارج حدودها للانتهاكات والتجاوزات من قبل بعض أصحاب النفوذ في

المنطقة، إلا أن عدم الاستقرار الأمني النسبي في الشمال السوري لا يشجع أصحاب رؤوس الأموال على افتتاح مشاريعهم الخاصة، وعدم الاعتراف بالشهادات الصادرة عن السلطات المحلية أدى إلى إحجام العديد من المستثمرين عن تسجيل مشاريعهم لدى السلطات المحلية.

٣- ولم يجد الباحث أثراً للمحددات الإدارية في مدينة الراعي الصناعية، بالرغم من أن الدعم وتسهيل الإجراءات من السلطات المحلية للمشاريع الاقتصادية لا يزال في حدوده الدنيا، وانخفاض اهتمام المستثمرين بالجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية نتيجة عدم اهتمام السلطات المحلية، وأما تكلفة الحصول على شهادات تجارية وحقوق ملكية، ووجود تمييز في تقديم الخدمات العامة لأصحاب المشاريع الاقتصادية، وتفوق المشاريع الاقتصادية التي تنفذها المنظمات على تلك المشاريع المشابهة المنفذة بواسطة القطاع، والإجراءات المتبعة من قبل السلطات المحلية وكونها عاملاً معرقلاً لتأسيس للمشاريع ونجاحها، فجميعها محددات تواجه المستثمرين في الشمال السوري، وقد استطاعت مدينة الراعي التخفيف من أثرها على المستثمرين.

٤- ولم يكن للمحددات القانونية أثر على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية، على الرغم من غياب القوانين الناظمة للمشاريع الاقتصادية، وانخفاض مستوى اهتمام السلطات المحلية بشكاوى ومشكلات أصحاب المشاريع الاقتصادية، ما أدى إلى إحجام الكثير من أصحاب المشاريع الاقتصادية من تسجيلها لدى السلطات المحلية المختصة تهرباً من التعقيدات الإدارية، وروتين العمل الحكومي.

٥- ولم يكن للمحددات الفنية أثر على المستثمرين في مدينة الراعي الصناعية على الرغم من صعوبة الحصول على تدريب مهني للعاملين ورفع كفاءتهم الانتاجية، وعدم حداثة الآلات المستخدمة في عملية الإنتاج، وصعوبات الحصول على أحدث الآلات وخطوط الإنتاج لصعوبة نقلها بين البلدان.

**ثالثاً- التوصيات:**

فيما يأتي مجموعة من التوصيات والمقترحات المقدمة لإدارة المؤتمر الاستثماري، والتي يمكن أن تسهم في تذليل المعوقات أمام المستثمرين وفي جذب رؤوس الأموال.

١- وضع استراتيجية متكاملة للاستثمار في الشمال السوري، باعتباره قطاعاً تنمويّاً حيويّاً يستطيع حل مشاكل الفقر وارتفاع معدل البطالة.

٢- تشكيل لجان مشتركة بين المستثمرين والحكومة المؤقتة بهدف وضع خطط متكاملة تهدف إلى تذليل العقبات وحل مشاكل المستثمرين.

٣- العمل على تأسيس صندوق تمويلي يهدف إلى دعم المستثمرين والصناعات الضرورية للشمال السوري.

٤- تقديم الدعم والتسهيلات من طرف الحكومة المؤقتة للمستثمرين بإدخال أحدث الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة.

٥- منح المستثمرين ميزة تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية في المدن الصناعية.

٦- تأسيس مناطق تجارة حرة على الحدود التركية تمنح المستثمرين ميزة تصدير منتجاتهم من دون قيود.

٧- فرض رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات المماثلة للمنتج المحلي بهدف حماية المنتج الوطني.

٨- تأسيس معاهد تدريب مهني تهدف إلى رفع خبرة وكفاءة الأيدي العاملة وبما يلبي احتياجات السوق المحلية.

٩- تقديم الدعم لتأسيس مكاتب لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، وتطوير الهيكل الإداري للمشاريع الاستثمارية.

## المراجع


١- المحمدي، مهند والحياني، محمد خير. (٢٠٢١). أثر محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) دراسة قياسية. مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد (١)،١١١-١٣٢

٢- أحمد، دريد محمد. (٢٠١٦). الاستثمار قراءة في المفهوم والأنماط والمحددات. عمان، دار أمجد للنشر والتوزيع

٣- الثويقب، عبد الله. (٢٠٠٦). *أساليب الاستثمار بالصناديق الاستثمارية في المصاريف الإسلامية*. رسالة ماجستير. جامعة الملك سعود

٤- جغوط، عبد الرزاق. (٢٠١٦). محددات الاستثمار في الأصول الثابتة دراسة استقصائية لعينة من مؤسسات ولاية قالمة. رسالة ماجستير. جامعة ٨ ماي ١٩٤٥

٥- معين، أحمد. (٢٠٢٠). محددات الاستثمار في سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٧) مجلة السياسة والاقتصاد. مجلد (٦)، عدد (٥)، ٢٠٢٠، ص١٥٥-١٩٠

٦- معن، رمضان (٢٠١٤). محددات الاستثمار الخاص دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري مجلة التجارة والتمويل. م ٣٤ عدد٢، ص٢-٢٠

٧- حجاج، مريم. ولدخاوة، صارة. (٢٠١٨) محددات الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين (١٩٨٠-٢٠١٦). رسالة ماجستير. جامعة يحي فارس بالمدية

٨- عبد الغني، عصام. شفيق، أحمد (٢٠١٠). ***إدارة الأسواق الدولية*** *الاستراتيجية والدوافع وثقافات إتمام الصفقات وإدارة المخاطر واتخاذ القرار*. مركز التعليم المفتوح جامعة بنها. مصر www.pdffactory.com

٩- عرفة، سيد سالم. (٢٠٠٩). *إدارة المخاطر الاستثمارية* (ط.١). دار الراية.

١٠- الحسناوي، سالم صلال زاهي (٢٠١٧). الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية (ط.١). الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.